الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

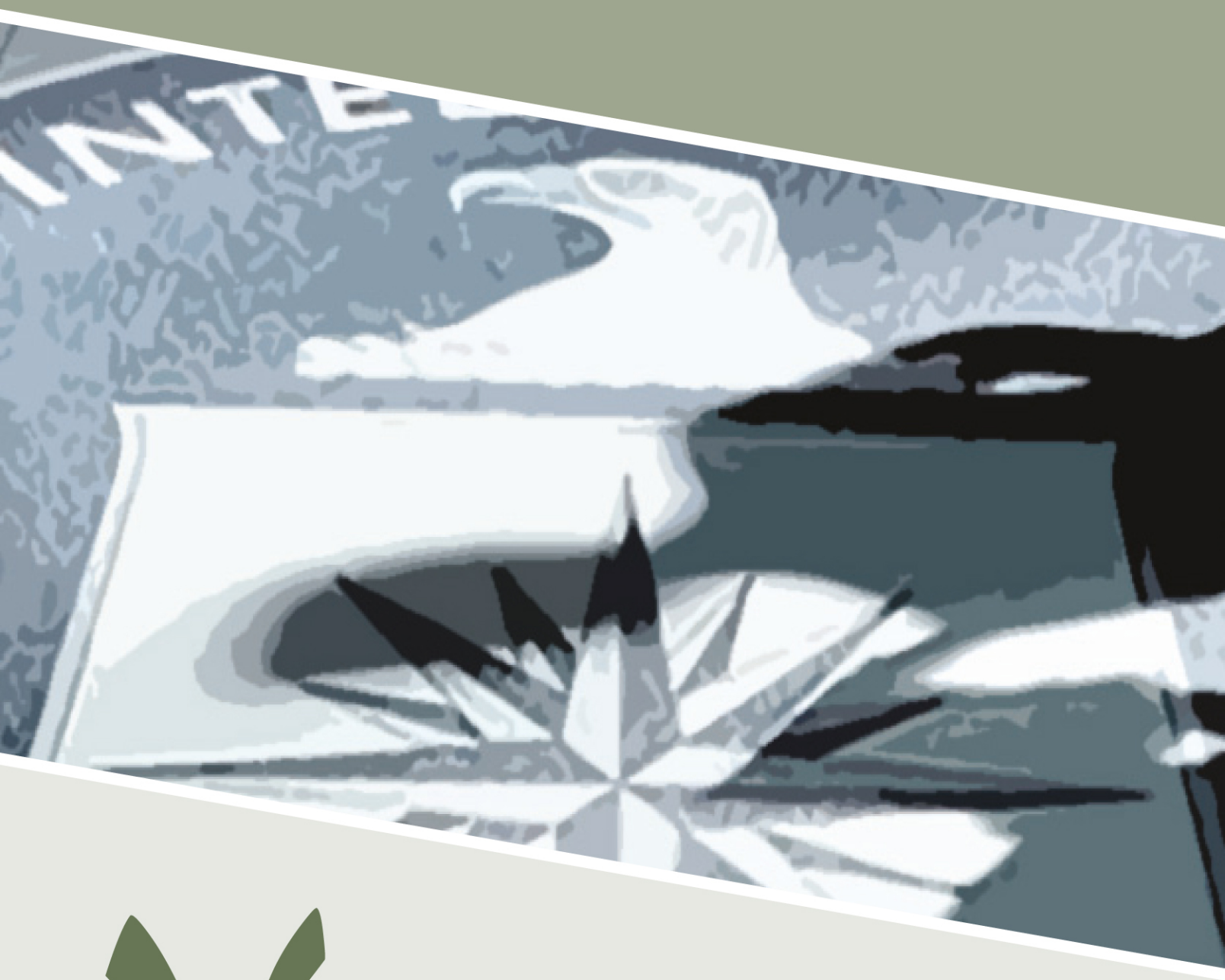

٧

أداة

DCAF
مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

أداة ٧

الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

نيكولاس ماسون (Nicolas Masson)

DCAF
مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

نبذة حول مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على تعزيز مبدأ الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني. ويُعدّ المركز الأبحاث حول الممارسات الفضلى المرعية في هذا المجال، ويشجع على نشر المعايير المطبقة على المستويين الوطني والدولي. كما يقدم المركز التوصيات السياساتية ويرعى البرامج التي توفر الاستشارات والمساعدات في هذا المجال للعديد من الدول. ويضم شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والأطراف الرئيسية التي تقدم خدمات الأمن والعدالة، كأجهزة الشرطة، والقضاء، وأجهزة المخابرات وأمن الحدود والجيوش.

الناشر

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

Chemin Eugène-Rigot 2E
P.O. Box 1360
1202 Geneva
Switzerland

هاتف: ٠٠ ٩٤ ٧٣٠ (٢٢) ٤١+
فاكس: ٠٥ ٩٤ ٧٣٠ (٢٢) ١٤+

www.dcaf.ch

إخلاء طرف

نُشر هذا المؤلف بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وحده المسؤولية الحصرية عن محتوى هذا المنشور، ولا يفسَّر هذا المحتوى على أنه يعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي في أي حال من الأحوال.

المؤلف

نيكولاس ماسون (Nicolas Masson)

هيئة التحرير

انتصار أبو خلف
ريغولا كاوفمان (Regula Kaufmann)
أرنولد ليتهولد (Arnold Luethold)
نيكولاس ماسون (Nicolas Masson)
خيرمان رييس سواريز (German Reyes Suarez)
جين رايس (Jane Rice)
فيلكس توسا (Felix Tusa)
زولتان فينسيل (Zoltan Venczel)

محرر السلسلة

جون ماك-أندرو (John McAndrew)

التحرير والتدقيق

نديم عامر
انتصار أبو خلف
جون ماك-أندرو

التصميم والإخراج الفني

وائل دويك

ترجمة

ياسين السيد

صورة الغلاف: © Creative Commons Licence، ٢٠١٥

رقم الإيداع الدولي (ISBN): ٨-٣٥٨-٩٢٢٢-٩٢-٩٧٨

© مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥، جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ٥

مقدمة ٦

لماذا تُعتبر الرقابة المالية في القطاع الأمني مهمة؟ ٦

ما الغاية من إعداد هذه الأداة؟ ٦

كيف أُعِدَّت رزمة الأدوات؟ ٦

المؤلفات الأخرى التي نشرها مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة في مجال الرقابة المالية في القطاع الأمني ٦

استخدام رزمة الأدوات التدريبية ٧

نظرة عامة ٧

علامَ تشتمل رزمة الأدوات؟ ٧

مستخدم رزمة الأدوات ٧

الفئات المستهدفة ٧

استخدام رزمة الأدوات في السياق الذي يعمل فيه المدرب ٨

هيكلية اللقاء التدريبي العام ٨

أنواع النشاطات ٨

هيكلية اللقاء التدريبي المحلي ٨

الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: اللقاء التدريبي ١٠

مقدمة ١٠

خطة اللقاء التدريبي ١٠

وصف النشاطات ١٣

المواد التدريبية ١٥

مصادر المدرب ٣٠

مصادر إضافية ٣٣

الملحق (أ): الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: اللقاء التدريبي المحلي ٣٤

مقدمة ٣٤

وصف النشاطات النموذجية ٣٥

المواد التدريبية ٣٦

مصادر مقترحة ٤٠

شكر وتقدير

يودّ مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة أن يعبّر عن امتنانه وتقديره للمساعدة التي أمدته بها الأفراد والمؤسسات الشريكة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهؤلاء هم:

- ديوان الرقابة المالية والإدارية
- المجلس التشريعي الفلسطيني
- ديوان الرئاسة
- مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الداخلية
- الإدارة المالية المركزية (العسكرية)
- هيئة مكافحة الفساد
- قوات الأمن الوطني الفلسطيني

مقدمة

لماذا تُعتبر الرقابة المالية في القطاع الأمني مهمة؟

تشكّل الرقابة المالية في القطاع الأمني من الأدوات الرئيسية التي تكفل التأكد من إنفاق الأموال العامة التي ترصدها الدولة لضمان أمن رعاياها على نحو يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة والمحاسبة.

ومع ذلك، تتسم الإدارة المالية في مؤسسات القطاع الأمني بالغموض دون الشفافية في أحوال ليست بالقليلة. فحتى في الأنظمة الديموقراطية العريقة، غالبًا ما يتم حجب الموازنات والعمليات المالية التي تخص الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون والجيوش وأجهزة المخابرات عن الرقابة العامة، وحتى عن الرقابة الرسمية الخارجية التي يمارسها البرلمان أو مؤسسات الرقابة في بعض الأحيان. وفضلًا عن ذلك، تحول النفقات الأمنية غير المتكافئة دون استخدام الأموال العامة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول النامية.

ما الغاية من إعداد هذه الأداة؟

يمثل بناء القدرات المفاهيمية والفنية لدى المؤسسات المتخصصة ذات الصلة خطوة أساسية على صعيد تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني. وفي هذا السياق، تستهدف رزمة الأدوات المؤسسات المختصة بالرقابة المالية، والتي ترغب في:

- الاطلاع على الممارسات الفضلى المرعية على المستوى الدولي في ميدان الرقابة المالية في القطاع الأمني
- تطوير قدراتها المهنية على ممارسة الرقابة المالية على مؤسسات القطاع الأمني
- اعتماد موقف استباقي يمكّنها من تنفيذ أعمال الرقابة المالية الشاملة على مؤسسات القطاع الأمني
- التأكيد على السلطات الموكلة إليها في تدقيق الموازنات والعمليات المالية التي تنفذها مؤسسات القطاع الأمني.

كيف أُعِدَّت رزمة الأدوات؟

صُممت التمارين والمادة التدريبية التي تشملها رزمة الأدوات هذه ضمن إطار عمل مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة على تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدى العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. ففي العام ٢٠١٣، يسّر المركز إعداد تقييم للاحتياجات التدريبية لدى الجهات المعنية بممارسة الرقابة المالية، وتبع ذلك تنظيم دورة تدريبية استهدفت الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٤. وقد أعدّ مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة هذه المادة التدريبية بالتعاون مع خبراء دوليين، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

وتشتمل الأدوات التي يضمها هذا الدليل التدريبي بين دفتيه على محور عام يمكن استخدامه في أي بلد تقريبًا، وذلك في الحالات التي تستدعي بناء قدرات العاملين في قطاع الرقابة المالية فيه. كما تتضمن هذه الأدوات محورًا معدّلًا يتواءم مع السياق المحلي، حيث يستعرض أمثلة ونماذج من الدورة التدريبية المذكورة ومقترحات حول كيفية تعديل النشاطات والمواد لكي تتناسب مع السياق الذي يعمل فيه المدرب.

المؤلفات الأخرى التي نشرها مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة في مجال الرقابة المالية في القطاع الأمني

نشر المركز، بالإضافة إلى رزمة الأدوات هذه، مواد مرجعية أخرى حول الرقابة المالية في القطاع الأمني، ومنها:

١- دليل: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني، ٢٠١٢.

٢- دليل التشريعات السارية في فلسطين: الرقابة المالية والإدارية في القطاع الأمني، ٢٠١٣.

٣- الرقابة المالية في القطاع الأمني: مجموعة المعايير الدولية، ٢٠١٥.

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة لتحميل هذه المنشورات، وغيرها:

www.dcaf.ch/publications

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

استخدام رزمة الأدوات التدريبية

نظرة عامة

صُممت رزمة الأدوات التدريبية هذه لكي تُستخدم كدورة تدريبية متكاملة، وهي تغطي ستة مواضيع مختلفة تتصل بالرقابة المالية وحكم القطاع الأمني. كما يمكن توظيف أي موضوع من هذه المواضيع الستة بصورة منفردة في لقاءات تدريبية 'مستقلة'.

علامَ تشتمل رزمة الأدوات؟

تتضمن رزمة الأدوات التدريبية هذه أداة تمهيدية (الأداة الأولى) وست أدوات تدريبية تتناول الرقابة المالية في القطاع الأمني. وتشتمل كل أداة من هذه الأدوات على محور عام، تبلغ مدته ثلاث ساعات. وينطوي هذا المحور العام على مواد مطبقة على المستوى الدولي ويمكن استخدامها دون تعديل في أي سياق تدريبي. وفضلًا عن ذلك، تشتمل الرزمة على مقترحات ونشاطات نموذجية تستعرض مواد إضافية ومعدّلة على نحو يتناسب مع السياق المحلي. وقد أُعدت هذه المواد بطريقة تمكّن المدرب من تناول القضايا المحلية المتصلة بالسياق الذي يقدم التدريب فيه. ومن المتوقع أن يستغرق اللقاء التدريبي المحلي ساعتين في مدته، مع أنه يمكن تمديد هذه الفترة بالقدر الذي يراه المدرب ضروريًا.

وتتألف رزمة الأدوات من الأدوات السبع التالية (بما فيها هذه الأداة):

الأداة الأولى: استخدام رزمة الأدوات واكتساب مهارات التدريب

الأداة الثانية: المفاهيم والأطراف الرئيسية المعنية بالرقابة المالية في القطاع الأمني

الأداة الثالثة: إعداد الخطط المالية الإستراتيجية متوسطة الأمد في مؤسسات القطاع الأمني: الأدوات والأساليب

الأداة الرابعة: دورة الموازنة والقطاع الأمني

الأداة الخامسة: التدقيق والنزاهة في القطاع الأمني

الأداة السادسة: معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

الأداة السابعة: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

ويمكن الاستعانة بهذه الأدوات في ورشات عمل مستقلة ومتخصصة لكل موضوع على حدة، أو في دورة تدريبية شاملة.

مستخدم رزمة الأدوات

أعدت اللقاءات التدريبية التي تشملها رزمة الأدوات لكي يقرأها ويستخدمها المدربون، الذين يملكون الخبرة في مجال الرقابة المالية وحكم القطاع الأمني وإصلاحه.

الفئات المستهدفة

تشمل الفئات التي تستهدفها الدورة التدريبية، التي تستعرضها رزمة الأدوات هذه، العاملين في مجال الرقابة المالية على المؤسسات العامة بصورة رئيسية، بما فيها مؤسسات القطاع الأمني. ويضم هؤلاء الممارسون على وجه الخصوص، مع أنهم لا يقتصرون على:

- أعضاء البرلمانات والموظفين العاملين فيها، ممن يشاركون في أعمال الرقابة المالية ومراقبة الموازنات
- أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، ممن يملكون الخبرات ذات الصلة ويساندون أعمال الرقابة المالية
- أعضاء المستوى الإستراتيجي في مؤسسات الأمن والدفاع، ممن يتولون المسؤولية عن إعداد الموازنات وتنفيذها
- ممثلي السلطات التنفيذية، بما فيها الوزارات التي تشرف على تحضير موازنات الأمن والدفاع وتنفيذها
- الضباط والمدققين الذي يعملون المؤسسات الرئيسية في قطاعيّ الأمن والعدالة، والذين ينطوي دورهم على تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي.

ويقرب العدد المثالي للمشاركين في الدورة التدريبية من ١٥ مشاركًا. ومع ذلك، يمكن تنظيم هذه الدورة بحيث تضم عددًا أكبر من المتدربين.

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

DCAF
مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون

استخدام رزمة الأدوات في السياق الذي يعمل فيه المدرب

مثلما ذكرنا أعلاه، تتألف الأدوات التي تشملها هذه الرزمة من لقاءات تدريبية عامة ولقاءات أخرى معدلة وتتواءم مع السياق المحلي. وقد صُممت اللقاءات التدريبية العامة، التي تضمها هذه الرزمة، على نحو يتيح استخدامها في أي سياق. ومع ذلك، ينبغي للمدرب أن يُجري تقييمًا للاحتياجات القائمة في السياق الذي يقدم التدريب فيه، إذا كان ذلك ممكنًا. وبناءً على النتائج التي يخلص إليها هذا التقييم، يستطيع المدرب أن يحدد اللقاءات التدريبية التي سيستخدمها، واللقاءات التي تحتل مرتبة الأولوية واللقاءات التي يجب تعديلها. كما تستعرض اللقاءات التدريبية المحلية أمثلة وتقترح الأهداف التي يسترشد بها المدرب في السياق المحلي الذي يعمل فيه.

وعند اختيار اللقاءات التي تتضمنها رزمة الأدوات، فليس بإمكان المدرب إلا أن يختار جزءًا من لقاء واحد أو أن يعيد ترتيب النشاطات التي يشملها إذا رغب في ذلك. ولكن ينبغي ألا يغيب عن بال المدرب أن بعض النشاطات التي ترد ضمن لقاء من اللقاءات التدريبية تتبع بعضها بعضًا، وغالبًا ما يبني أحد النشاطات على النشاط الذي يسبقه.

هيكلية اللقاء التدريبي العام

يتألف اللقاء التدريبي العام من العناصر الستة التالية:

١- تورد **المقدمة** الأهداف المتوخاة من التعلم والأسئلة المتخصصة بشأن اللقاء التدريبي. كما تشتمل على قائمة بالمواد والمصادر التي يستخدمها المدرب في هذا اللقاء.

٢- تستعرض **خطة اللقاء التدريبي** نبذة شاملة عنه، وهي تمثل دليلًا يحتكم إليه المدرب في بلوغ فهم سريع للقاء. كما تُستخدم هذه الخطة باعتبارها مرجعًا موجزًا يساعد المدرب على متابعة النشاطات ومواعيدها خلال اللقاء التدريبي.

٣- يبين **وصف النشاطات**، وعلى وجه التفصيل، كيفية تنفيذ كل نشاط من النشاطات الواردة في خطة اللقاء التدريبي.

٤- توزَّع **المواد التدريبية** على المشاركين في أثناء النشاطات التي تنفَّذ في اللقاءات التدريبية. وقد تشمل هذه المواد التي تتسم بسهولة تصويرها:

- أوراق العمل التي تبين المهام التي يجب على المتدربين تنفيذها.
- أوراق العروض التوجيهية المعدّة على برنامج "باوربوينت" (PowerPoint).
- ملخصات المعلومات المهمة.
- مقتطفات من المؤلفات ذات الصلة، أو المصادر التي تحيل عليها.

٥- تقدم مصادر المدرب معلومات مسانِدة للمدرب، وقد تتضمن:

- ملخصات حول الممارسات الفضلى المرعية على المستوى الدولي
- أوراق الإجابات

٦- المصادر المقترحة تحتوي على مراجع للنشاطات.

أنواع النشاطات

صُممت أنواع النشاطات التي تَرِد في اللقاءات التدريبية على نحو يضمن مشاركة المتدربين واندماجهم فيها. وفي هذا السياق، يُتوقع من المتدربين تشكيل فهمهم الخاص للمفاهيم والمسائل التي تُعرض عليهم في هذه النشاطات. وغالبًا ما يعني هذا الأمر تشجيع المتدربين على العمل في مجموعات وتقديم التغذية الراجعة، بدلًا من 'تلقين' المواضيع التدريبية لهم على نحو يفتقر إلى المشاركة.

ومع ذلك، يُنصح المدربون بإعداد عروض توجيهية على برنامج «باوربوينت» (PowerPoint). وفي هذا الإطار، تشتمل الأدوات التدريبية على مواد تتضمن عروضًا توجيهية يمكن للمدرب أن يعدلها ويطوّعها حسب حاجته. ونشجع المدرب على استخدام أقل عدد ممكن من الشرائح في العروض التوجيهية، كما نوصيه باستخدام الصور أو أنواع أخرى من الوثائق التي يُحتمل أن تسترعي انتباه المشاركين وتستثير مشاركتهم الفاعلة في اللقاءات التدريبية. وقد يوزع المدرب على المتدربين مادة مطبوعة من العرض التوجيهي قبل تقديمه لهم أو بعده. وفضلًا عن ذلك، فقد يطلب المدرب إلى المشاركين مناقشة سؤال ما في مجموعات زوجية قبل طلب التغذية الراجعة منهم.

هيكلية اللقاء التدريبي المحلي

يشتمل اللقاء التدريبي المحلي على مواد وأهداف نموذجية يغطيها هذا اللقاء. وتشكّل هذه الهيكلية نموذجًا يسترشد به المدرب في السياق الخاص الذي يدرب فيه عندما يعمل على إعداد اللقاءات والمواد التدريبية التي تناسب السياق المحلي الذي يقدم التدريب فيه.

وتشبه هيكلية اللقاء التدريبي المحلي هيكلية اللقاء التدريبي العام (انظر أعلاه). وفي هذا السياق، يشتمل اللقاء المحلي على نشاطات نموذجية مقترحة عوضًا عن الخطة الكاملة للقاء التدريبي.

ويتألف اللقاء التدريبي المحلي من المحاور الخمسة التالية:

١- **المقدمة:** تشتمل المقدمة على استعراض الأهداف المتوخاة من التعلم وتوجيه الأسئلة المركزة التي تتناسب مع السياق الذي يقدم المدرب تدريباته فيه. كما تتضمن المقدمة استعراض نظرة عامة حول المواد التدريبية والمصادر التي يستعين بها المدرب في اللقاء التدريبي.

٢- **النشاطات النموذجية:** وهذه عبارة عن نشاطات نموذجية ترتبط بالمحتوى المقترح تغطيته في اللقاء التدريبي. ويمكن للمدرب أن يعدل هذا المحتوى لكي يتواءم مع السياق المحلي الذي يدرب فيه. ويشتمل المحتوى على وصف يبين كل نشاط تدريبي والوقت المخصص لتنفيذه.

٣- **المواد التدريبية النموذجية:** يوزع المدرب هذه المواد على المشاركين في أثناء تنفيذ النشاطات خلال اللقاء التدريبي. وتتسم هذه المواد بسهولة تصويرها.

٤- **المصادر النموذجية التي يستخدمها المدرب:** توفر هذه المصادر المعلومات المسانِدة التي يحتاج المدرب إليها.

٥- **المصادر المقترحة:** تمثل هذه المصادر مراجع يحتكم إليها المدرب عندما يلجأ إلى تعديل النشاطات النموذجية.

الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: اللقاء التدريبي

مقدمة

الأهداف المتوخاة من التعلم

يسعى هذا اللقاء التدريبي إلى تمكين المشاركين فيه من بلوغ فهم وافٍ لأهمية الرقابة المالية في أجهزة المخابرات والدور الذي تضطلع به في الأنظمة الديموقراطية ومساهمتها في تعزيز الحكم الرشيد في القطاع الأمني بعمومه. ويتيح هذا اللقاء للمشاركين فيه فهم الدور الذي يؤدونه في ممارسة الرقابة على جهاز المخابرات من الناحية المالية. وتشتمل أهداف التعلم المحددة التي ينجزها المتدربون في هذا اللقاء التدريبي على:

- اكتساب فهم وافٍ للمعايير الدولية المطبقة في مجال الرقابة المالية في أجهزة المخابرات.
- التعرف على الوظائف التي تؤديها آليات الرقابة المالية الداخلية والخارجية في أجهزة المخابرات.
- فهم كيفية إيجاد التوازن المطلوب بين ضمان مساءلة أجهزة المخابرات واحترام ضرورة مراعاة السرية في عملها.
- القدرة على تطبيق المبادئ الناظمة لإعداد موازنة جهاز المخابرات في السياق الذي يعملون فيه.
- مناقشة المنهجيات الجديدة المرعية في ممارسة الرقابة المالية في أجهزة المخابرات من أجل تطبيقها في سياق عملهم.

الأسئلة المتخصصة

يوجه المدرب الأسئلة التالية خلال النشاطات التي ينطوي هذا اللقاء التدريبي عليها:

- ما هي المعايير الدولية المطبقة في الرقابة المالية في أجهزة المخابرات؟
- ما هي الوظائف التي تؤديها آليات الرقابة المالية الداخلية والخارجية في أجهزة المخابرات؟
- كيف يمكن إيجاد أو تحديد التوازن المطلوب بين ضمان مساءلة أجهزة المخابرات واحترام ضرورة مراعاة السرية في عملها؟
- كيف يمكن تطبيق المبادئ الناظمة لإعداد موازنة جهاز المخابرات والمنهجيات الجديدة المرعية في ممارسة الرقابة المالية فيه في السياق الواقعي الذي يعمل المتدربون فيه؟

نظرة عامة

خطة اللقاء التدريبي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

وصف النشاطات

المادة التدريبية (٧-١): اختبار: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

المادة التدريبية (٧-٢): نسخة ورقية عن العرض التوجيهي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

المادة التدريبية (٧-٣): سيناريوهات ونقاش: الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات

المادة التدريبية (٧-٤): دراسة حالة: إصلاح الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: حالة جنوب أفريقيا

مصادر المدرب (٧-١): معلومات إضافية تستطرد ما جاء في شرائح النسخة الورقية من العرض التوجيهي (المادة التدريبية ٧-٢)

مصادر المدرب (٧-٢): الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات. الإجابات عن الأسئلة الواردة في المادة التدريبية (٧-٣).

خطة اللقاء التدريبي

الرقابة المالية في أجهزة المخابرات	
أهداف اللقاء التدريبي	يملك المتدربون القدرة على: ١- الارتقاء بفهمهم للمعايير الدولية المطبقة في مجال الرقابة المالية في أجهزة المخابرات ٢- وصف آليات الرقابة المالية الداخلية والخارجية في أجهزة المخابرات ٣- فهم كيفية إيجاد التوازن المطلوب بين ضمان مساءلة أجهزة المخابرات واحترام ضرورة مراعاة السرية في عملها ٤- تطبيق المبادئ الناظمة لإعداد موازنة جهاز المخابرات في السياق الذي يعملون فيه ٥- إعداد منهجيات جديدة لتطبيقها في سياق عملهم الواقعي
المحتوى الذي تغطيه الدورة التدريبية	• الإطار المؤسسي الذي ينظم الرقابة المالية في أجهزة المخابرات على المستوى الوطني • الممارسات الدولية الفضلى المطبقة في ممارسة الرقابة المالية في أجهزة المخابرات • إعداد موازنة جهاز المخابرات: الأدوات والإجراءات • الشفافية مقابل السرية في النظام الديموقراطي
الوقت	١٨٠ دقيقة

النشاط	الوقت	وصف النشاط	تقسيمة المجموعات والمواد	أهداف الجلسة	ملاحظات
١	١٥ دقيقة	مقدمة واختبار ما قبل اللقاء التدريبي	المدرب مخاطبًا المجموعة بكاملها **المادة (٧-١):** اختبار: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات	الهدف (١-٥)	يقدم المدرب، في النشاط الأول، نظرة عامة حول اللقاء التدريبي (أهميته، والأسئلة المتخصصة التي يجيب عنها، والنشاطات التي يتضمنها والأوقات المخصصة له). ويوزع المدرب نسخة من **المادة التدريبية (٧-١)** على كل متدرب. وتُستخدم هذه المادة كاختبار أساسي قصير من أجل تقييم ما يملكه المشاركون من معرفة بالمسائل المتصلة بالرقابة المالية في أجهزة المخابرات وتعريفهم بفحوى اللقاء التدريبي. (ويُستخدم هذا الاختبار نفسه مرة أخرى كأداة تقييم مرحلة ما بعد التعلم في النشاط الخامس الذي يرد في نهاية اللقاء). يجمع المدرب الاختبارات من المشاركين دون أن يناقش إجاباتهم عن الأسئلة الواردة فيها. ويبين المدرب بأنه سيوزع الاختبار نفسه على المتدربين في نهاية اللقاء التدريبي وبأنه سيجيب عن الأسئلة التي يشملها من خلال محتوى المواد المطروحة في هذا اللقاء. **ملاحظة:** في سياق التحضيرات اللازمة لإنجاز هذا النشاط، يعدّ المدرب إجاباته الخاصة عن الاختبار القبلي لكي يتمكن من تصويب إجابات المتدربين في النشاط الخامس.

٢	٤٠ دقيقة	عرض توجيهي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: المبادئ والآليات والأدوات	المدرب مخاطبًا المجموعة بكاملها **المادة (٧-٢):** نسخة ورقية عن العرض التوجيهي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: المبادئ والآليات والأدوات **مصادر المدرب (٧-١):** معلومات إضافية تستطرد ما جاء في شرائح النسخة الورقية من العرض التوجيهي (المادة التدريبية ٧-٢).	الأهداف (١-٤)	يقدم المدرب العرض التوجيهي (الشرائح ١-١٨). ويغطي هذا العرض التوجيهي موضوع الرقابة المالية في أجهزة المخابرات، من حيث تعريفها والمبادئ التي تقوم عليها ومراحلها، والأطراف الرئيسية المشاركة فيها، وآليات إعداد موازنة جهاز المخابرات وآلياتها وأدواتها (**المادة ٧-٢**). ويشجع المدرب جميع أعضاء المجموعة على طرح الأسئلة وإبداء الملاحظات في أثناء هذا العرض التوجيهي. كما يمكن للمدرب أن يرجع إلى **مصادر المدرب (٧-١)** لإثراء مادة العرض التوجيهي بالمزيد من المعلومات.
٣	٦٠ دقيقة	سيناريو ونقاش: الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات	ينفَّذ هذا النشاط في ثلاث مجموعات. تقدم مجموعات مختارة التغذية الراجعة أمام المجموعة بكاملها. **المادة التدريبية (٧-٣):** السيناريو والنقاش: الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات **مصادر المدرب (٧-٢):** الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات. الإجابات عن الأسئلة الواردة في المادة التدريبية (٧-٣)	الهدفان (٢-٣)	يتوزع المتدربون على ثلاث مجموعات، ويوزع المدرب **المادة التدريبية (٧-٣)** على كل مجموعة منها. وتشتمل هذه المادة على سيناريو واحد يتضمن ثلاثة خيارات مختلفة. وتختار كل مجموعة واحدًا من الخيارات الثلاثة، وتناقشه وتعد ملخصًا من صفحة واحدة يشمل التوصيات التي خلصت إليها بشأنه. ويصف هذا الملخص المواصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المرشح المثالي الذي اختاره أعضاء المجموعة للانضمام إلى عضوية لجنة برلمانية مختصة بالرقابة على جهاز المخابرات. وتتضمن **المادة (٧-٣)** قائمة مرجعية تشمل الأسئلة التوجيهية التي تسترشد بها المجموعات في صياغة ملخص المواصفات الأساسية المذكور أعلاه. ويطلب المدرب من ممثلي كل مجموعة عرض ملخصها أمام مجموعة المتدربين بكاملها. **ملاحظة:** في سياق التحضيرات اللازمة لإنجاز هذا النشاط، يستخدم المدرب **مصادر المدرب (٧-٢)** التي تتضمن الإجابات عن الخيارات المطروحة في السيناريوهات، إلى جانب الممارسات الدولية الفضلى. وبإمكان المدرب أن يقرر ما إذا كان يريد أن يوزع **مصادر المدرب (٧-٢)** على المتدربين في نهاية هذا النشاط.
٤	٥٠ دقيقة	قراءة ونقاش: تعزيز الرقابة المالية في أجهزة المخابرات	مجموعات صغيرة **المادة التدريبية (٧-٤):** دراسة حالة: إصلاح الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: حالة جنوب أفريقيا	الأهداف (٣-٥)	يعمل المشاركون في نفس المجموعات الصغيرة الثلاث التي عملوا فيها في النشاط الرابع. ويوزع المدرب عليهم **المادة (٧-٤)**، التي تشتمل على مقتطفات من تقرير التقييم الصادر في جنوب أفريقيا حول مساءلة أجهزة المخابرات. ويطلب المدرب من كل مجموعة أن تقرأ هذه المادة، ثم يطلب منها أن تجيب عن الأسئلة التوجيهية الثلاثة الواردة في **المادة (٧-٤)**. وبناءً على إجابات المشاركين عن هذه الأسئلة، يطلب المدرب منهم أن يحددوا التوصيات التي يرونها من أجل تعزيز الرقابة المالية في جهاز أو أجهزة المخابرات العاملة في بلدهم.
٥	١٥ دقيقة	نتيجة اللقاء التدريبي وتلخيصه وإجراء الاختبار الختامي	المدرب مخاطبًا المجموعة بكاملها **المادة التدريبية (٧-١):** الاختبار الختامي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات	الأهداف (١-٥)	يوزع المدرب نفس الاختبار الذي أداه المتدربون في النشاط الأول (**المادة ٧-١**). وفي هذه المرة، يُستخدم هذا الاختبار كأداة لتقييم مرحلة ما بعد التعلم. ويناقش المدرب الإجابات مع جميع المشاركين بعد أن يكملوا الاختبار. ويبين المشاركون ما إذا كانوا قد غيروا إجاباتهم عن الإجابات التي أدلوا بها في الاختبار القبلي. (وعلى المدرب أن يعد نسخته التي تشمل الإجابات الصحيحة عن أسئلة هذا الاختبار). وأخيرًا، يلخص المدرب النشاطات التي نُفذت خلال اللقاء التدريبي والنقاط الرئيسية التي تعلمها المتدربون فيه. وللمدرب أن يختار استخلاص هذه المعلومات من المتدربين أنفسهم.

DCAF
مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

وصف النشاطات

يتناول هذا القسم وصف النشاطات الواردة في خطة اللقاء التدريبي أعلاه على وجه أكبر من التفصيل.

النشاط الأول: مقدمة واختبار قبلي

يقدم المدرب نظرة عامة حول اللقاء التدريبي (من حيث أهميته، والأسئلة المتخصصة التي يجيب عنها، والنشاطات التي يتضمنها والأوقات المخصصة له). ويوزع المدرب نسخة من **المادة التدريبية (٧-١)** على كل متدرب. وتتضمن هذه المادة اختبارًا أساسيًا قصيرًا يستهدف تقييم ما يملكه المشاركون من معرفة بالمسائل المتصلة بالرقابة المالية في أجهزة المخابرات وتعريفهم بفحوى اللقاء التدريبي. (ويُستخدم هذا الاختبار نفسه مرة أخرى كأداة تقييم مرحلة بعد التعلم في النشاط الخامس الذي يرد في نهاية اللقاء).

ويجمع المدرب الاختبارات من المشاركين في اللقاء التدريبي دون أن يناقش الإجابات عن الأسئلة الواردة فيها، ويبين لهم بأنه سيوزع الاختبار نفسه عليهم في نهاية اللقاء التدريبي وبأنه سيجيب عن الأسئلة التي يشملها من خلال محتوى المواد المطروحة في هذا اللقاء. وبذلك، يتيح المدرب الفرصة للمشاركين لقياس المعارف التي اكتسبوها في نهاية اللقاء التدريبي بعد إعادة أداء هذا الاختبار.

ملاحظة: في سياق التحضيرات اللازمة لإنجاز هذا النشاط، يجيب المدرب عن الاختبار القبلي لكي يتمكن من تصويب الإجابات التي يدلي بها المتدربون. وعوضًا عن ذلك، يستطيع المشاركون تصحيح الاختبارات التي أدوها بأنفسهم في نهاية اللقاء التدريبي.

المواد:

- **المادة التدريبية (٧-١):** الاختبار القبلي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

النشاط الثاني: عرض توجيهي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: المبادئ والآليات والأدوات

يقدم المدرب، في النشاط الثاني، عرضًا توجيهيًا يغطي الجوانب التالية من الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: تعريفها، والمبادئ التي تقوم عليها، ومراحلها، والأطراف الرئيسية المشاركة فيها، وآلياتها وأدواتها **(المادة ٧-٢)**.

ويشجع المدرب جميع أعضاء المجموعة على طرح الأسئلة وإبداء الملاحظات في أثناء العرض التوجيهي. كما يمكن للمدرب أن يرجع إلى **مصادر المدرب (٧-١)** لإثراء مادة العرض التوجيهي بالمزيد من المعلومات ذات الصلة.

المواد:

- **المادة التدريبية (٧-٢):** نسخة ورقية عن العرض التوجيهي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: المبادئ والآليات والأدوات
- **مصادر المدرب (٧-١):** معلومات إضافية تستطرد ما جاء في شرائح النسخة الورقية من العرض التوجيهي (**المادة التدريبية ٧-٢**)

النشاط الثالث: سيناريو ونقاش: الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات

يتوزع المتدربون، في النشاط الثالث، على ثلاث مجموعات، ويوزع المدرب **المادة التدريبية (٧-٣)** على كل مجموعة منها. وتشتمل هذه المادة على سيناريو واحد يتضمن ثلاثة خيارات مختلفة.

وتختار كل مجموعة واحدًا من الخيارات الثلاثة، وتناقشه وتعدّ ملخصًا من صفحة واحدة يشمل التوصيات التي خلصت إليها بشأنه. ويصف هذا الملخص المواصفات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في المرشح المفترض الذي اختاره أعضاء المجموعة للانضمام إلى عضوية لجنة برلمانية مختصة بالرقابة على جهاز المخابرات.

وتتضمن **المادة التدريبية (٧-٣)** قائمة مرجعية تشمل الأسئلة التوجيهية التي تسترشد بها المجموعات في صياغة ملخص المواصفات الأساسية المذكور أعلاه. ويطلب المدرب من ممثلي كل مجموعة عرض ملخصها أمام مجموعة المتدربين بكاملها.

ملاحظة: في سياق التحضيرات اللازمة لتنفيذ هذا النشاط، يستخدم المدرب **مصادر المدرب (٧-٢)** التي تتضمن

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

الإجابات عن الخيارات المطروحة في السيناريوهات، إلى جانب الممارسات الدولية الفضلى. وبإمكان المدرب أن يوزع **مصادر المدرب (٧-٢)** على المتدربين في نهاية هذا النشاط.

كما يستطيع المدرب، خلال التحضيرات التي يُجريها لتنفيذ هذا التمرين، الاستفادة من قراءة التقرير الموجز الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديموقراطية حول «الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات».[١]

المواد:

- **المادة التدريبية (٧-٣):** السيناريو والنقاش: الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات
- **مصادر المدرب (٧-٢):** الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات. الإجابات عن الأسئلة الواردة في المادة التدريبية (٧-٣)

النشاط الرابع: دراسة حالة: إصلاح الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: حالة جنوب أفريقيا

يعمل المشاركون في نفس المجموعات الثلاث التي عملوا فيها في النشاط السابق. ويوزع المدرب عليهم **المادة التدريبية (٧-٤)**، التي تشتمل على مقتطفات من تقرير التقييم الصادر في جنوب أفريقيا حول مساءلة أجهزة المخابرات (**المادة التدريبية ٧-٤**).

ويطلب المدرب من كل مجموعة أن تقرأ هذه المادة، ثم يطلب من المجموعات أن تجيب على الأسئلة التوجيهية الثلاثة الواردة في المادة (٧-٤).

المواد:

- **المادة التدريبية (٧-٤):** دراسة حالة: إصلاح الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: حالة جنوب أفريقيا

النشاط الخامس: نتيجة اللقاء التدريبي وتلخيصه وإجراء الاختبار الختامي

يوزع المدرب نفس الاختبار الذي أداه المتدربون في النشاط الأول (**المادة التدريبية ٧-١**). وفي هذه المرة، يُستخدم هذا الاختبار كاختيار قصير يستهدف تقييم ما تعلمه المشاركون في اللقاء التدريبي. وفي هذا السياق، يمكن للمدرب أن يوزع الإجابات الصحيحة على المجموعة بكاملها بعد أن يكمل أعضاؤها الاختبار، وأن يدع المشاركين يصححون الإجابات التي أدلوا بها في الاختبار. وبدلًا من ذلك، بإمكان المدرب أن يصحح الاختبار وأن ينظر فيما إذا كان المشاركون قد غيروا إجاباتهم عن الإجابات التي أدلوا بها في الاختبار الذي وزعه عليهم قبل بداية اللقاء أم لا. كما يوزع المدرب الإجابات الصحيحة على المتدربين.

وأخيرًا، يلخص المدرب النشاطات التي نُفذت خلال اللقاء التدريبي والنقاط الرئيسية التي تعلمها المتدربون فيه. وللمدرب أن يختار استخلاص هذه المعلومات من المتدربين أنفسهم.

المواد:

- **المادة التدريبية (٧-١):** اختبار: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

[١] وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للمركز:
http://www.dcaf.ch/Publications/Parliamentary-Oversight-of-Intelligence-Services

المادة التدريبية (٧-١)

اختبار: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

يمثل هذا الاختبار القبلي الذي يتناول الرقابة المالية في أجهزة المخابرات تقييمًا ذاتيًا للمعارف التي يملكها المتدربون حول هذا الموضوع سلفًا. ويوزع المدرب الاختبار مرة أخرى على المتدربين في نهاية اللقاء التدريبي.

الاسم: .....

١- في بلدك، ما الأحكام التي ينص عليها القانون الناظم لعمل أجهزة المخابرات الرئيسية بشأن الرقابة على موازناتها؟

١) ينص القانون على أن الحكومة أو الرئيس وحده يمارس الرقابة على موازنة جهاز/أجهزة المخابرات

٢) ينص القانون على أن البرلمان وحده يمارس الرقابة على موازنة جهاز/أجهزة المخابرات

٣) ينص القانون على أن كلا الحكومة/الرئيس والبرلمان يمارسان الرقابة على موازنة جهاز/أجهزة المخابرات

٤) لا يورد القانون أي حكم بشأن الرقابة على موازنات أجهزة المخابرات

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٢- حسب الممارسات الدولية الفضلى، ينبغي الحصول على مصادقة البرلمان على موازنة جهاز/أجهزة المخابرات...

١) في نسختها التي تشمل البنود التفصيلية

٢) المصادقة عليها كبند واحد فقط (تصويت بـ'نعم أو لا' على المبلغ الكلي للموازنة)

٣) في نسختها التفصيلية، مع استبعاد أسماء ضباط جهاز المخابرات (نسخة منقحة)

٤) في نسختها التفصيلية مع استبعاد أسماء ضباط جهاز المخابرات والأهداف العملياتية للجهاز (نسخة منقحة)

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٣- حسب الممارسات الدولية الفضلى، يجب أن تشمل الرقابة البرلمانية على موازنة أجهزة المخابرات:

١) مناقشة الموازنة أمام البرلمان بكامل هيئته، ويتبعها تصويت عام على الموازنة المرصودة لجهاز المخابرات

٢) مناقشة الموازنة أمام أعضاء بعينهم، ويتبعها تصويت عام على الموازنة المرصودة لجهاز المخابرات

٣) مناقشة الموازنة أمام أعضاء بعينهم، ويتبعها تصويت عام على الموازنة العامة، التي تشمل بندًا واحدًا مخصصًا لجهاز المخابرات.

٤) لا تخضع الموازنة للمناقشة أمام البرلمان على الإطلاق

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

٤- من الناحية المبدئية، المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات:

١) لا تملك القدرة على الوصول إلى أجهزة المخابرات على الإطلاق

٢) تملك قدرة محدودة على الوصول إلى أجهزة المخابرات (من خلال جلسات الاستماع المنعقدة خارج مقرات الأجهزة)

٣) تملك القدرة الكاملة على الوصول إلى مقرات أجهزة المخابرات، ولكنها لا تستطيع الاطلاع على وثائقها

٤) تملك القدرة الكاملة على الوصول إلى مقرات أجهزة المخابرات والاطلاع على وثائقها

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٥- ما هي مراجعة مدى امتثال جهاز المخابرات [مراجعة السجلات المالية للجهاز أو تدقيقها لقياس مدى التزامه بالقوانين ذات الصلة والتقيد بها]؟

١) مراجعة مدى امتثال الجهاز للقانون الدولي الإنساني

٢) مراجعة مدى امتثال الجهاز للوائح الداخلية

٣) مراجعة مدى توافق العمليات التي ينفذها الجهاز مع القوانين والأنظمة المالية المحلية

٤) مراجعة مدى امتثال الجهاز للقانون الدولي لحقوق الإنسان

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٦- في بلدك، من هي الجهة المسؤولة عن إعداد موازنة جهاز المخابرات، ولمن ترفعها؟

١) يرفع المحاسب الداخلي الموازنة إلى البرلمان

٢) يرفع المحاسب الداخلي الموازنة إلى الحكومة/الرئيس

٣) يرفع مدير جهاز المخابرات الموازنة إلى مجلس الوزراء

٤) يرفع مدير جهاز المخابرات الموازنة إلى الرئيس

٥) جهة أخرى: .....

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٧- في معظم الدول الديموقراطية، تمارَس الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات بصورة رئيسية:

١) خلال مرحلة إعدادها فقط

٢) خلال مرحلة إقرارها وتقييمها

٣) خلال مرحلة تنفيذها فقط

٤) خلال مرحلة تقييمها فقط

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٨- **في بلدك، أعضاء اللجنة البرلمانية المعنية بالرقابة على جهاز المخابرات...**

١) جميعهم ينتمون إلى الحزب السياسي نفسه

٢) ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة، بما فيها حزب المعارضة الرئيسي

٣) جميعهم مستقلون

٤) ليس هناك لجنة برلمانية معنية بالرقابة على جهاز المخابرات في بلدك

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٩- **في العام ٢٠١٣، بلغت موازنة دوائر الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية...**

١) بين ١-٣ مليار دولار

٢) بين ١٠-٢٠ مليار دولار

٣) بين ٣٠-٥٠ مليار دولار

٤) بين ٥٠-٧٠ مليار دولار

الإجابة قبل بداية الجلسة	

١٠- **في بلدك، تبلغ موازنة جهاز المخابرات الرئيسية (بالعملة المحلية)...**

١) يرجى إيراد تقدير حسب علمك: .....

الإجابة قبل بداية الجلسة	

المادة التدريبية (٧-٢)

نسخة ورقية عن العرض التوجيهي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: المبادئ والآليات والأدوات

المادة التدريبية 7-2 *عرض تقديمي:*

الإشراف على أجهزة المخابرات:
المبادئ والآليات والأدوات

التعريف: ما هي أجهزة المخابرات؟

"أجهزة المخابرات هي مؤسسات حكومية تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تهدد الأمن القومي وتحليلها ونشرها".

المصدر: Born and Geisler Mesevage, *Introducing Intelligence Oversight*, Geneva: DCAF, 2012 (بورن وجايسلر ميسفيج ، تعريف الرقابة على المخابرات، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، 2012)

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

اربع مراحل أساسية لعمل المخابرات

1. **الإدارة والدعم:** تحدد الخدمات ماهية المعلومات التي ينبغي جمعها في كل مجال من المجالات.

2. **جمع البيانات / العمليات:** المقابلات، والعمليات، السرية، والمراقبة وغيرها. وتُعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل المكلفة.

3. **معالجة البيانات / استخدامها:** فك الشيفرات، والترجمة، وتفسير الصور وغيرها.

4. **تحليل البيانات:** إعداد التقارير "الاستخباراتية النهائية".

ما هي تكلفة ذلك (الولايات المتحدة كمثال)؟

1. الإدارة والدعم
سيتم استخدام ما يقرب من 28 في المائة من موازنة المخابرات لعام 2013 في المرحلة الأولى من دورة المخابرات. وخلال هذه المرحلة، تحدد أجهزة المخابرات القضايا أو المهام التي تحتاج إلى معالجة والمعلومات التي يجب جمعها.

2. جمع البيانات
تم تخصيص الجزء الأكبر من الإنفاق في موازنة عام 2013 – 49 في المائة من الموازنة – لجمع المعلومات عن طريق القيام بأنشطة مثل إجراء المقابلات والمراقبة الفنية والمادية والعمليات الخاصة بالموارد البشرية. ويتم جمع المعلومات باستخدام وسائل متعددة، على سبيل المثال من المصادر المفتوحة والسرية والإلكترونية والأقمار الصناعية.

3. معالجة البيانات واستخدامها
تسفر المرحلة السابقة عن كميات كبيرة من البيانات غير المنقحة، والتي يجب معالجتها في شكل يمكن المحلل من استخدامها. وسيتم إنفاق ما يقرب من 12 في المائة من مبلغ قدره 52 مليار دولار على تقنيات تنقيح المعلومات، مثل رسائل فك التشفير، وترجمة عمليات البث، واستخدام الصور، وإعداد المعلومات للمعالجة بالكمبيوتر للتخزين والاستعادة.

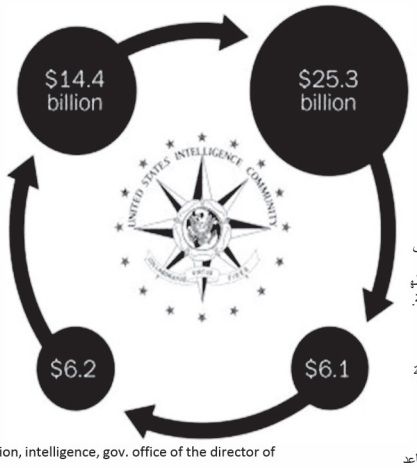

4. تحليل البيانات
سيتم إنفاق حوالي 12 في المائة من الموازنة على تحليل البيانات وتنقيتها لتحويلها إلى "منتجات" مخابراتية. فالمعلومات التي تمت مراجعتها وربطها ببعض المصادر تسمى معلومات مخابراتية نهائية. وتُسلم هذه المعلومات النهائية إلى الرئيس ومستشاري الأمن القومي الرئيسيين باليد يوميًا. ويتخذ واضعو السياسات القرارات وفقًا لهذه التقارير. وقد تؤدي المعلومات المخابراتية النهائية إلى المزيد من الاستفسارات التي تبدأ الدورة من جديد.

ملاحظة: لم تُدرج بيانات نظام الإعاقة والتقاعد الخاص بوكالة الاستخبارات الأمريكية

FY 2013 congressional budget justification, intelligence, gov. office of the director of national intelligence
المصادر:
(مسوغ موازنة الكونغرس للسنة المالية عام 2013، المخابرات، مكتب مدير المخابرات الوطنية)

لم تكون الرقابة المالية على أجهزة المخابرات أمرًا هامًا؟

1. **الشرعية الديموقراطية لأجهزة المخابرات:** التأكد من خضوع استخدام الأموال العامة للتدقيق في هذه الأجهزة.
2. **الشفافية:** التشجيع على إطلاق الحوار حول التمويل والسياسات التي تنفذها أجهزة المخابرات وأولوياتها (حق المواطنين في المعرفة).
3. **منع وقوع المخالفات**: التأكد من استخدام الأموال العامة بصورة مشروعة.
4. **فعالية البيانات الاستخباراتية:** الوقوف على أداء أجهزة المخابرات وفهمه (قيمة الأموال المنفقة).

ما هي التحديات التي تواجه الرقابة المالية على أجهزة المخابرات؟

1. بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة) تستثني جميع أجهزة المخابرات من القوانين التي تنظم استخدام الأموال العامة
2. أحيانًا لا تكون الموازنات الخاصة بالمخابرات موازنات شاملة
3. من الصعب إيجاد صلة واضحة بين المال المنفق على عمل المخابرات ونتائج هذا العمل
4. أحيانًا يدار المال الخاص بالمخابرات من قبل مجموعة صغيرة جدًا من الأشخاص مما يصعب تتبعه
5. غالبًا ما يتم حفظ المعاملات قيد السرية، دون سجلات
6. إساءة استخدام الأموال السرية وتضم: دفع أموال باهظة للأجهزة والمخبرين؛ واستخدام الأصول والاحتفاظ بها للاستخدام الشخصي؛ والانخراط في الأعمال التجارية الخاصة لتحقيق أرباح شخصية

ما هي المستويات الستة الخاصة بالرقابة المالية على أجهزة المخابرات؟

1. الرقابة البرلمانية
2. الرقابة على الهيئات المستقلة: (المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومؤسسات أمناء المظالم ومفوضي المعلومات ولجان التحقيق ومن الممكن أن يكون: المفتش العام المستقل للمخابرات)
3. الرقابة الداخلية
4. المراقبة التنفيذية
5. المراجعة القضائية (من خلال المحاكمات، ومراجعة القرارات الإدارية، والتحقق من دستورية التدابير)
6. وسائل الإعلام والمجتمع المدني

مقتبس من: ورقة المعلومات الأساسية الخاصة بمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات (DCAF backgrounder, *Parliamentary Oversight of Intelligence Services*).

ما هي الأدوات البرلمانية الخاصة بالرقابة المالية على أجهزة المخابرات؟

الرقابة البرلمانية:

- من الضروري أن يكون **للجان البرلمانية** المشاركة في تدقيق موازنة المخابرات و/أو تعديلها و/أو التصديق عليها حق **الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة** والتي تشمل الأقسام السرية في الموازنة.
  وتشمل هذه اللجان:
  - لجان الرقابة على أجهزة المخابرات
  - لجان الموازنة
  - اللجان الخاصة المخصصة

ما هي لجان الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات (PIOCs)؟

- يمكن أن تتألف لجان الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات إما من أعضاء برلمانيين أو خبراء يعملون نيابةً عن البرلمانات
- يتم تعيين أعضاء هذه اللجان والتصديق عليهم إما من قبل البرلمان بأكمله أو من السلطة التنفيذية
- عادةً ما تركز هذه اللجان على مراجعة أنشطة أجهزة المخابرات ومنها النشاط المالي
- في بعض الدول، تشارك هذه اللجان أيضًا في مرحلة اعتماد الموازنة
- عادةً ما يكون لديها الحق في الوصول إلى المعلومات السرية التي لا تتوفر لأعضاء البرلمان الآخرين
- توفر هذه اللجان منتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بأجهزة المخابرات وتتعامل كمراكز معرفة وخبرة

المصدر: Wills, *Financial Oversight of Intelligence Services*, p. 161 and DCAF Backgrounder, *Parliamentary Oversight of Intelligence Services*. (ويلز، الرقابة المالية على أجهزة المخابرات، صفحة رقم 161 وورقة المعلومات الأساسية الخاصة بمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات)

ما هو نوع المعلومات السرية التي تحصل عليها لجان المخابرات؟

- أولويات أجهزة المخابرات الوطنية الخاصة بالسلطة التنفيذية
- السياسات واللوائح التنفيذية لأجهزة المخابرات
- التقارير السنوية الخاصة بأجهزة المخابرات
- التقييمات الأمنية وتقييمات المخاطر الخاصة بالأجهزة
- الموازنات السنوية والتقارير المالية لأجهزة المخابرات
- التقارير الخاصة بالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات حول الأجهزة
- أنشطة هيئات الرقابة المتخصصة على أجهزة المخابرات ونتائجها (إذا جدت)

المصدر: Nathan, *Intelligence Transparency, Secrecy and Oversight in a Democracy*, DCAF, 2012, p.61 (ناثان، شفافية المخابرات وسريتها والرقابة عليها في الدول الديموقراطية ، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، 2012، صفحة رقم 61)

ما الذي يحدد فعالية لجان المخابرات؟

- **الإمكانية:** موارد اللجان وصلاحيات التحقيق والوصول إلى المعلومات السرية
- **القدرة:** درجة امتلاك أعضاء اللجان للوقت والموظفين والخبرة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم
- **الأسلوب**: تصميم أعضاء اللجان على الاضطلاع بمسؤولياتهم
- **السلطة**: قدرة اللجنة على التأثير في عملية الموازنة (خاصةً عندما يكون دورها استشاريًا)

المصدر: Wills, *Financial Oversight of Intelligence Services,* p. 161 and DCAF Backgrounder, *Parliamentary Oversight of Intelligence Services*. (ويلز، الرقابة المالية على أجهزة المخابرات، صفحة رقم 161 وورقة المعلومات الأساسية الخاصة بمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات)

ما هو دور الهيئات المستقلة في الرقابة المالية على أجهزة المخابرات؟

المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (SAIs).

• عادةً ما تكون المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات **هيئات خارجية رئيسية** تقوم بالتدقيق في السجلات المالية لأجهزة المخابرات خلال **مرحلة تقييم** دائرة الموازنة

• تقوم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بالتدقيق المالي وتدقيق الامتثال (الجانب القانوني) وتدقيق الأداء (القيمة مقابل المال)

• أحيانًا تقدم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات آراءً حول صياغة الموازنات (مرحلة الاعتماد)

• يجب أن تكون بنود الموازنات الخاصة التي تظل قيد السرية ضد تدقيق المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات متاحة للبرلمان

ما هو الدور الذي يلعبه موظفو المحاسبة الداخلية (المراقبون)؟

- تكمن مسؤولية المراقبين الداخليين في ضمان أن جهاز المخابرات يحافظ على السجلات المالية دقيقة ومنظمة
- وهو يضمنون أن الجهاز يمتثل لجميع اللوائح المعمول بها
- كما أنهم مسؤولون كذلك عن منع النفقات غير المصرح بها أو غير المنظمة أو المهدرة من جانب جهاز المخابرات، واتخاذ رد فعل إزاء ذلك إذا لزم الأمر
- يمكنهم أحيانًا اتخاذ قرارات تأديبية ضد ضباط الجهاز الذين يتورطون في مخالفات مالية

المصدر: Wills, Aidan: *Financial Oversight of Intelligence Services*, p. 158 (ويلز، إيدين: الرقابة المالية على أجهزة المخابرات، صفحة رقم 158)

ما هي مراحل الرقابة على موازنة أجهزة المخابرات.

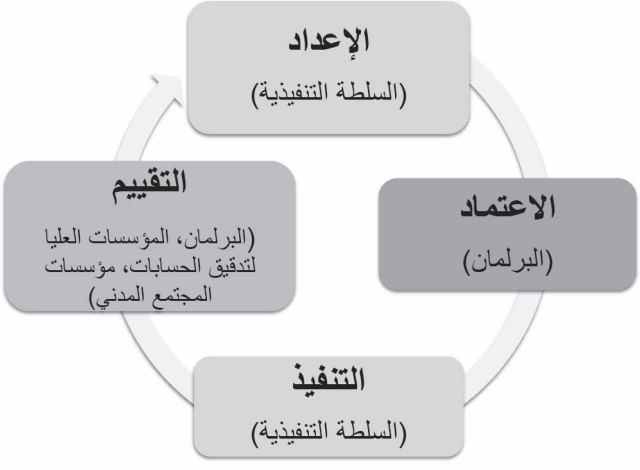

هل تنطبق الموازنة القائمة على الأداء على أجهزة المخابرات؟

- عندما تحدد إحدى الدول **أهداف أجهزة المخابرات** الخاصة بها بوضوح فإن تقييم تنفيذ الموازنة يكون **أسهل**
- إلا أن الكثير يعتقدون أن الإعلان عن أهداف المخابرات للعامة **سيفيد خصومهم**
- كما تحاول الدول كذلك فرض السرية على **المدخلات** (أي **الوسائل والطرق والمصادر** المستخدمة في جمع المعلومات)

وكثيرًا ، يتم الاحتفاظ **بمخرجات** عمل أجهزة المخابرات قيد سرية

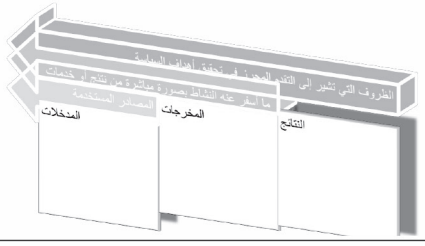

ما هي التوجهات المختلفة إزاء الإفصاح عن موازنة أجهزة المخابرات؟

1. نشر المبلغ الإجمالي المخصص لمجتمع المخابرات بالكامل فقط (المملكة المتحدة)
2. نشر المبلغ الإجمالي المخصص لكل جهاز من أجهزة المخابرات الوطنية (ألمانيا)
3. الإفصاح عن المبالغ المعينة التي تم تخصيصها لأهداف محددة، على سبيل المثال الموظفين، أو التكاليف التشغيلية، أو الاستثمارات، إلخ (فرنسا واستراليا)
4. عدم نشر أي شيء (الولايات المتحدة الأمريكية)

الشفافية في مقابل السرية: ما هي المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها دون التسبب في وقوع أي أضرار؟

يمكن الإفصاح عن المعلومات التالية حيث أنه من غير المرجح أن تتسبب في وقوع أضرار للأفراد أو الدولة ككل:

- الأموال التي تنفقها الدولة على أجهزة المخابرات بشكل إجمالي
- توزيع الإنفاق الخاص بكل جهاز
- تفاصيل الإنفاق الخاص على الموظفين
- تكاليف التشغيل لكل جهاز
- نفقات رأس المال

المصدر:
Nathan, *Intelligence Transparency, Secrecy, and Oversight in a Democracy*, Geneva : DCAF, 2012
ناثان، شفافية المخابرات وسريتها والرقابة عليها في الدول الديمقراطية
(، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، 2012

الشفافية في مقابل السرية: ما هي المعلومات التي يمكن حجبها؟

تظل المعلومات التالية سرية حيث أن الإفصاح عنها يمكن أن يتسبب في وقوع أضرار للأفراد أو الدولة ككل:

- هوية ضباط المخابرات (بخلاف رؤساء أجهزة المخابرات)
- هوية المخبرين التابعين لجهاز المخابرات
- التفاصيل التقنية الخاصة بالأساليب التشغيلية
- التفاصيل الخاصة بحماية الشخصيات المهمة
- العمليات والتحقيقات التي يتم تنفيذها في الوقت الراهن، بما في ذلك الأهداف أو المخرجات أو المعوقات
- هوية الأفراد الذين يكونون تحت المراقبة وبياناتهم الشخصية

المصدر: ناثان، شفافية المخابرات وسريتها والرقابة عليها في الدول الديمقراطية (*Intelligence Transparency, Secrecy, and Oversight in a Democracy*)، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، 2012

المادة التدريبية (٧-٣)

سيناريو ونقاش: الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات

يتوزع المشاركون على ثلاث مجموعات. وتختار كل مجموعة العمل على أحد السيناريوهات الواردة أدناه. ويعمل أعضاء كل مجموعة معًا على الخروج بإجابة موحدة لمجموعتهم عن الخيار الذي يقررونه.

السيناريو: تنسيب ثلاثة من أعضاء البرلمان لممارسة الرقابة على موازنة جهاز المخابرات

يريد رئيس البرلمان أن يعقد جلسات استماع مع كبار ضباط المخابرات حول الموازنة المرصودة لجهازهم. ويتواصل رئيس البرلمان معكم بصفتكم خبراء أكاديميين مستقلين في ميدان الرقابة المالية، ويطلب منكم أن تعدّوا توصيات بشأن اختيار ثلاثة من أعضاء البرلمان لكي ينضموا إلى عضوية اللجنة البرلمانية المختصة بالرقابة على جهاز المخابرات.

ويطلب رئيس البرلمان منكم أن تدرسوا تنسيب ثلاثة أعضاء على النحو التالي:

١) تنسيب عضو من حزب المعارضة بصفته رئيسًا للجنة المختصة بالرقابة على جهاز المخابرات **(المجموعة الأولى)**

٢) تنسيب عضو سبق له أن عمل في جهاز المخابرات **(المجموعة الثانية)**

٣) تنسيب عضو سبق له أن شغل منصب وزير الداخلية في حكومة الأغلبية السابقة **(المجموعة الثالثة)**

ويرغب رئيس البرلمان من كل مجموعة أن تخرج بتوصيات حول المؤهلات التي يجب أن يستوفيها العضو الذي ترشحه، بحيث تستعرض فيها الأسباب التي تبين أن ذلك المرشح هو العضو المناسب للمشاركة في تلك اللجنة.

ويتعين على كل مجموعة أن تعمل على تحديد المؤهلات الواجب توفرها في كل مرشح من المرشحين الثلاثة. ويجب أن تأتي النتيجة التي تخلص إليها كل مجموعة في ملخص (من صفحة واحدة كحد أقصى) يشتمل على التوصيات التي ترفعها إلى رئيس البرلمان في هذا الخصوص. ويستعرض الملخص توصيات المجموعة بشأن المواصفات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في المرشح الذي تختاره ويبين الأسباب التي تبرهن على أنه هو العضو المناسب للانضمام إلى اللجنة الخاصة المذكورة. ويمكن استخدام القائمة المرجعية التالية باعتبارها أداة توجيهية في هذا المقام.

وتعرض كل مجموعة الملخص الذي أعدته أمام المجموعة بكاملها بعد تجهيزه.

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

القائمة المرجعية لملخص التوصيات

المعارف والخبرات:

- هل ستنسب أعضاءً سبق لهم أن انتسبوا لعضوية البرلمان لفترة طويلة؟
- هل هناك مخاطر تفيد بأن هؤلاء الأعضاء يتمتعون بصلة وثيقة مع جهاز المخابرات؟
- ما الطريقة التي تراها للتعامل مع هذه المخاطر؟

الخبرة والفحص:

- هل ستوصي بفحص سجلات أعضاء اللجنة الثلاثة؟
- هل سيعمل أعضاء اللجنة مع موظفيها، وهل ستخضع سجلات هؤلاء الموظفين للفحص أيضًا؟
- إذا كانت الإجابة بنعم، هل ستُنشر معايير الفحص المذكور؟

تنوع الخلفيات:

- ما هي الخلفية السياسية التي يجب أن ينحدر منها العضو الذي تختاره؟
- على وجه التحديد، ما هي المؤهلات السياسية التي سترفع توصيتك بها إلى رئيس اللجنة؟
- ما هي اعتبارات التنوع الأخرى التي تأخذها في الحسبان؟

التنازع:

- سبق لعدد من أعضاء البرلمان أن خدموا في أجهزة المخابرات. ما الفرضيات التي تؤيد تنسيب أحد هؤلاء لعضوية اللجنة أو الفرضيات التي تحول دون تنسيبه لها؟
- كان عضوان من أعضاء البرلمان وزيرين سابقين (للداخلية والعدل). ما الفرضيات التي تنسيب أحد هؤلاء لعضوية اللجنة أو الفرضيات التي تحول دون تنسيبه لها؟
- أنت على تواصل مع مكتب الرئيس/رئيس الوزراء، وهما يقدمان المساعدة لك في اختيار أعضاء اللجنة. ماذا تقول لهما؟

صف مؤهلات المرشحين المحتملين الذين اختارتهم مجموعتك بإيجاز:

المرشح: الاسم المفترض، وخبرته وخلفيته وانتماءاته السياسية وانتماءاته الأخرى

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

المادة التدريبية (٧-٤)

دراسة حالة: إصلاح الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: حالة جنوب أفريقيا

يُرجى قراءة المقتطفات التالية من تقرير التقييم الصادر في جنوب أفريقيا حول مساءلة أجهزة المخابرات في مجموعاتكم.

ناقشوا التقرير بعد قراءته كل في مجموعته، ثم أعدّوا مجموعة تتألف من أربع إلى خمس توصيات بشأن إصلاح النظام الذي يطبقه بلدكم في مجال الرقابة المالية على أجهزة المخابرات. وقد تساعدكم الأسئلة التالية في صياغة التوصيات التي ترتؤونها:

- **السؤال الأول:** بعد قراءة المقتطفات الواردة أدناه من التقرير المذكور، ما هي القواسم المشتركة التي وجدت أنها قائمة بين الوضع في جنوب أفريقيا والوضع في بلدك؟
- **السؤال الثاني:** هل توافق على الإفصاح عن توزيع النفقات على أفراد الجهاز، والتكاليف التشغيلية والنفقات الرأسمالية التي يصرفها بلدك على جهاز المخابرات؟ اذكر المسوغات التي تبرر اختيارك.
- **السؤال الثالث:** هل توافق على الاقتراح حول وجوب مناقشة موازنة جهاز المخابرات على وجه التفصيل أمام البرلمان، بحيث لا يبقى سوى بنود محددة لا تخضع للإفصاح؟ من هي جهة الرقابة الخارجية التي يجب أن تطّلع على هذه البنود السرية؟

التقصير في نشر موازنات أجهزة المخابرات والتقارير المالية في جنوب أفريقيا

"(...) لا تخضع الموازنة المرصودة لأجهزة المخابرات للتصويت فيما يتصل بالأموال التي يرصدها البرلمان لها على أساس سنوي. وعوضًا عن ذلك، تظهر هذه الأموال كدفعة تحويلية تتألف من بند واحد في التصويت على الموازنة التي تعدها الخزينة العامة. ونتيجةً لذلك، (...) لا تخضع أجهزة المخابرات للمساءلة المباشرة أمام البرلمان عن موازناتها وإنفاقها (...).

ومن جملة القواعد الأساسية التي تحكم الإنفاق في الأنظمة الديموقراطية أن الحكومة لا تستطيع إنفاق الأموال إلا بعد أن تنال مصادقة البرلمان عليه. ومع ذلك، فبرلماننا لا يملك أي رقابة مباشرة على الموازنات المرصودة لأجهزة المخابرات والنشاطات التي تنفذها، وهو لذلك لا يستطيع المشاركة في حوار مدروس حول هذه المسائل. وتنسحب هذه القيود على عموم أفراد الجمهور، الذين تُستخدم الضرائب التي يدفعونها لتمويل أجهزة المخابرات.

وتقاوم أجهزة المخابرات في جميع أنحاء العالم الكشف عن موازناتها على اعتبار أن أجهزة المخابرات الأجنبية ستكتسب ميزة تتيح لها التفوق عليها. ونحن نعتقد بأن هذه الحجة مبالغ فيها إلى حد كبير. فالأجهزة الأجنبية لن تجني أي فائدة من معرفة مبالغ الأموال التي تنفقها دولة أخرى على جهاز المخابرات التابع لها. وفي الواقع، لن تتأتى أي فائدة أو ضرر من الإفصاح عن توزيع النفقات على أفراد هذا الجهاز وتكاليفه التشغيلية ونفقاته الرأسمالية. فلا يمكن أن يتقوض الأمن إلا من خلال الإفصاح الذي يأتي بقدر أكبر من التفصيل – وذلك بشأن الاستهدافات والمنهجيات والمصادر والمخرجات العملياتية والقيود. (...)

(...) ويجب أن تخضع الأموال التي يقرها البرلمان كل سنة لأجهزة المخابرات للتصويت. وينبغي لهذه الأجهزة أن ترفع موازناتها السنوية وتقاريرها المالية إلى البرلمان. وفي هذا الإطار، لا يُتوقع من تلك الأجهزة أن تفصح عن المعلومات التي يمكن أن تقوض عملياتها أو منهجياتها أو مصادرها (...)."

مقتطفات من تقرير:

Intelligence in a Constitutional Democracy. Final Report to the Minister for Intelligence Services, the Honourable Mr Ronnie Kasrils, MP. Johannesburg, 10 September 2008, available: www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/.../ReviewCommSept08.pdf

مصادر المدرب (٧-١)

معلومات إضافية تستطرد ما جاء في شرائح النسخة الورقية من العرض التوجيهي (المادة التدريبية ٧-٢)

الشريحة ٤: كم يكلف ذلك؟ مثال من الولايات المتحدة الأمريكية

- في العام ٢٠١٣، نشرت جريدة «واشنطن بوست» (Washington Post)، وللمرة الأولى، طلب الموازنة الذي رفعته دوائر الاستخبارات الأمريكية إلى الكونغرس. وقد سرّب ضابط المخابرات السابق، إدوار سنودن (Edward Snowden)، الوثيقة.
- تكشف هذه الوثيقة عن أن المبلغ الإجمالي الذي رُصد لموازنة دوائر الاستخبارات كان ٥٢ مليار دولار. ويبين الرسم البياني الظاهر على هذه الشريحة أن أكثر المراحل المكلفة في الأعمال الاستخباراتية (نحو ٧٥٪ من الموازنة) تنحصر في المرحلتين الأوليين: الإدارة/التخطيط وجمع البيانات (العمليات الميدانية). ويُنفق ما يتبقى من بنود هذه الموازنة على تنقيح المعلومات (المرحلة الثالثة) وتحليلها (المرحلة الرابعة).

الشريحة ٦: ما التحديات التي تواجه الرقابة المالية في أجهزة المخابرات؟

١- على الرغم من التصريحات الأخيرة بشأن العمليات التي تنفذها أجهزة المخابرات، تتعامل العديد من الدول (كالولايات المتحدة) مع موازنة جهاز المخابرات باعتبارها موازنة لا تشكل جزءًا من الموازنات الحكومية.

٢- تعني الموازنات 'غير الشاملة' وجود موازنات "سرية" أو "سوداء" تقع خارج إطار الرقابة العامة و/أو المؤسسية جنبًا إلى جنب مع الموازنات المنشورة.

٣- مشكلة 'النتائج غير الملموسة': يصعب قياس الدور الذي أدته المعلومات الاستخباراتية لمنع وقوع الأحداث. ومن الشائع، في هذا المقام، لوم أجهزة المخابرات (والأموال المرصودة لها) عن الأحداث التي فشلت في الحيلولة دون وقوعها.

٤- ٤، ٥، ٦: تجدر الإشارة إلى إمكانية وقوع المخالفات على المستوى العملياتي (العملاء) أو على مستوى رأس الهرم التنظيمي (مدير الجهاز، الوزراء، الخ).

الشريحة ٧: ما المستويات الستة التي تؤلف الرقابة المالية في أجهزة المخابرات؟

- تركز هذه الجلسة على المستوى **الأول والثاني والثالث** بصورة رئيسية. ومن المفيد، كذلك أن نعرج على المستويين **الرابع والخامس** هنا، بالإضافة إلى المستوى **الثالث**.
- **النقطة الثالثة:** الرقابة الداخلية: يعمل في أجهزة المخابرات **محاسبون/دوائر مالية** تمسك الملفات المالية وتسجل المصاريف اليومية وفقًا لمجموعة من **المبادئ التوجيهية الخطية** التي تنظم استخدام الأموال. كما يُعِدّ هؤلاء المحاسبون/الدوائر **تقريرًا ماليًّا** سنويًّا ويرفعونه إلى مؤسسات الرقابة الخارجية.
- **النقطة الرابعة:** الرقابة التنفيذية: يخضع المسؤولون التنفيذيون/مدراء الأجهزة/الوزراء للمساءلة عن أداء أجهزة المخابرات وعن استخدام الأموال المرصودة لها.
- **النقطة الخامسة:** المراجعة القضائية: في بعض الأحيان، يصرح القضاة/المحاكم بتنفيذ العمليات الاستخباراتية (مثل التنصت على المكالمات الهاتفية) و/أو يصدرون الأحكام على المخالفات القانونية التي يُزعم بأن أجهزة المخابرات ارتكبتها.

الشريحة ٨: ما الأدوات البرلمانية المستخدمة في إنفاذ الرقابة المالية في أجهزة المخابرات؟

- تؤدي **لجان الرقابة على أجهزة المخابرات** غالبية الأعمال المتصلة بالرقابة على هذه الأجهزة في معظم الدول الديموقراطية. وتمثل فرنسا أحد الاستثناءات في هذا المجال لأنها لا تعيّن مثل هذه اللجان. وعادةً ما تملك اللجان المذكورة القدرة على الاطّلاع على المعلومات السرية (بما فيها بنود الموازنات الخاصة) التي لا يستطيع البرلمان الاطّلاع عليها.

- قد لا يتوفر الوقت والخبرة **للجان الموازنات** لتدقيق الموازنات المرصودة لأجهزة المخابرات. وفي تلك الحالة، توظف هذه اللجان موظفين متخصصين (مقررين) لهذه الغاية. وفي بعض الأحيان، لا تستطيع اللجان المذكورة الاطلاع على المعلومات السرية.
- كما هو الحال في ألمانيا، تُعتبر **اللجان الخاصة** لجانًا سرية تتولى على وجه التحديد مراجعة سجلات أجهزة المخابرات، بما فيها الموازنات المرصودة لها. ويمكن أن تحظى هذه اللجان بصلاحيات تخولها إجراء التحقيقات المطلوبة.

الشريحة ١٢: ما الدور الذي تضطلع به الجهات المستقلة في الرقابة المالية على أجهزة المخابرات؟

- من جملة الجهات المستقلة الأخرى **مؤسسات أمناء المظالم**، **ومفوضو المعلومات ولجان التحقيق الخاصة**. وتعمل هذه الجهات بمجموعها على أساس مبادئ متشابهة تشترك فيها، حيث أنها:
  - تُعتبر **مستقلة** عن السلطة التنفيذية.
  - تنظر في **شكاوى محددة** يرفعها المواطنون أو أفراد الجهاز.
  - تملك **صلاحيات تخولها إجراء التحقيق** وتستطيع أن **تعقد لجان الاستماع**.
  - تُمنح **الحرية الكاملة للاطلاع على المعلومات** والوصول إلى **المقرات**.
  - تُصاغ استشاراتها في **تقارير خطية** تُنشر على الملأ أو تُرفع سرًا إلى السلطة التنفيذية.
- حول الدور المحدد الذي تؤديه **المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات:**
  - عادةً ما تُجري المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ثلاثة أنواع من المراجعات (النقطة الثانية):
- تهدف **المراجعة المالية** إلى ضمان مساءلة المؤسسات المدقق عليها من خلال الاطّلاع على سجلاتها ومعاملاتها المالية.
- تتكفل **مراجعة مدى الامتثال** بتقييم ما إذا كانت النشاطات التي تنفذها المؤسسة ومعاملاتها المالية ونفقاتها تتوافق مع جميع القوانين والأنظمة السارية بشأن الموازنة والمساءلة المالية.
- تُعنى **تدقيق الأداء** بالتأكد مما إذا كانت موارد المؤسسات منسجمة مع أهدافها السياساتية أم لا.

الشريحة ١٤: ما هي مراحل الرقابة على موازنات أجهزة المخابرات؟

- يراجع المدرب العرض التوجيهي الذي قُدِّم في الأداة الثالثة: «ما هي دورة الموازنة؟» - وعلى المدرب أن يؤكد على أن الرئيس/السلطة التنفيذية قد يستبدل بعض المهام البرلمانية التقليدية في مرحلة إقرار الموازنة في حالة الرقابة على دورة موازنة جهاز المخابرات.
- تتولى **البرلمانات**، في معظم الدول الديموقراطية، **تدقيق موازنات أجهزة المخابرات التي تعدها السلطة التنفيذية وتعديلها وإقرارها**. ويجب أن تمر **مرحلة إقرار موازنة** جهاز المخابرات بإجراءات **التدقيق التام** الذي تُجريه اللجان المتخصصة وأن تخضع **لتصويت عام** لإقرارها.
- في **مرحلة تنفيذ الموازنة**، تتولى اللجان البرلمانية الرقابة على تنفيذها من قبل أجهزة المخابرات. ولهذه اللجان أن تتخذ القرارات بشأن **تخصيص أموال إضافية** (كما يحدث عقب ارتكاب أعمال إرهابية، مثلا).
- في **مرحلة تقييم الموازنة** (المراجعة اللاحقة)، تراجع اللجان البرلمانية (لجنة الموازنة أو لجنة الرقابة على جهاز المخابرات أو اللجنة الخاصة) الشؤون المالية في جهاز المخابرات على أساس المراجعات التي تنفذها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بصورة رئيسية، أو على أساس السجلات المالية لدى الجهاز بصورة مباشرة.

مصادر المدرب (٧-٢)

الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات. الإجابات على الأسئلة الواردة في المادة التدريبية (٧-٣)

يتوزع المشاركون على ثلاث مجموعات تعمل على سيناريوهات مختلفة في النشاط الثالث. وتشتمل مصادر المدرب هذه على الإجابات عن الأوضاع والأسئلة الواردة في السيناريوهات المذكورة. ويجب أن تساعد هذه المصادر المدرب في تيسير النقاشات التي تدور في سياق هذه السيناريوهات. وقد يرى المدرب توزيع نسخ عن هذه المصادر على المتدربين بعد استكمال تنفيذ النشاط الثالث.

السيناريو: تنسيب ثلاثة من أعضاء البرلمان لممارسة الرقابة على موازنة جهاز المخابرات

ملاحظة: المقتطفات التالية مقتبسة عن التقرير الموجز الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة: "الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات"، ص. ٥.

فيما يتعلق بالمحافظة على المعارف والخبرات:

«يمكن لأعضاء البرلمان تيسير المحافظة على المعارف والخبرات من خلال وظائفهم التشريعية. بيد أن ذلك قد ينطوي على مجازفة؛ فقد يصبح هؤلاء الأعضاء مرتبطين بشكل وثيق مع أجهزة المخابرات، مما يمنع قيامهم بممارسة الرقابة على نشاطات تلك الأجهزة.»

فيما يتعلق بالخبرة والفحص:

«يتوجب أن يعمل لدى أعضاء البرلمان طواقم من موظفي الإسناد، ممن يتمتعون بالخبرة وممن خضعوا للفحص الأمني لمساعدتهم في مهام عملهم.»

«وفي حال فحص سجلات أعضاء اللجنة البرلمانية المختصة بالرقابة على أجهزة المخابرات، ينبغي ألا تكون معايير هذا الفحص سرية كما يجب أن تتسم بالوضوح، كما يجب أن تتيح إمكانية الاعتراض عليها.»

فيما يتعلق بتنوع خلفية الأعضاء:

«من ناحية نظرية، يجب أن يأتي أعضاء اللجان البرلمانية المختصة بالرقابة على أجهزة المخابرات من خلفيات تعكس التنوع السياسي والعرقي والديني في الدولة. وفي بعض الأنظمة، يتوجب أن يكون رئيس اللجنة البرلمانية المختصة بالرقابة على أجهزة المخابرات من حزب المعارضة.»

فيما يتعلق بالحيلولة دون وقوع التنازع: في العادة، لا يعمل الأعضاء السابقون في قطاع المخابرات والوزراء السابقون الذين تولوا المسؤولية عن هذا القطاع مع اللجنة البرلمانية المختصة بالرقابة على أجهزة المخابرات لفترة محددة من الوقت. ويجب تقييد دور السلطة التنفيذية في انتقاء أعضاء هذه اللجنة.»

مثال على المواصفات الواجب توفرها في العضو المحتمل:

اللقب	الاسم	الخبرة	الخلفية	الانتماء السياسي	انتماءات أخرى
السيدة	بترا سميث	خبرة ١٠ سنوات كعضو برلمان منتخبة، وسبق لها أن كانت عضوًا في لجنة الأمن والداخلية على مدى سنتين، وعملت على مراجعة موازنة القوات المسلحة في العام ٢٠١٠	تحمل شهادة في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد، ومتزوجة من موظف بنك.	عضو في الحزب الديموقراطي المستقل (وهذا الحزب لا يدخل في تشكيلة الائتلاف الحاكم)	عضو سابق في مجلس إدارة منظمة الشفافية بالمملكة المتحدة (Transparency UK)، ولم يسبق لها أن انضمت إلى عضوية الحكومة أو خدمت في القوات المسلحة.

مصادر إضافية

- أندرسون، لينا، ونيكولاس ماسون ومحمد صلاح الدين، «دليل إرشادي: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني، جنيف، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة»، ٢٠١١.
- بورن، هانس وغابرييل جيسلر، "الأداة ١: تعريف عن الإشراف على الاستخبارات"، "الإشراف على أجهزة الاستخبارات: رزمة أدوات"، تحرير بورن، هانس وإيدان ويلز، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٢.
- مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، "التقرير الموجز: الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات"، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٦.
- مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، "التقرير الموجز: أجهزة المخابرات"، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٦.
- ناثان، لوري، "الأداة ٣: شفافية الاستخبارات وسريتها والإشراف عليها في نظام ديمقراطي"، "الإشراف على أجهزة الاستخبارات: رزمة أدوات"، تحرير بورن، هانس وإيدان ويلز، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٢.
- ويلز، أيدان، "الأداة ٨: الإشراف المالي على أجهزة الاستخبارات"، "الإشراف على أجهزة الاستخبارات: رزمة أدوات"، تحرير بورن، هانس وإيدان ويلز، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٢.

© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

الملحق (أ):

الرقابة المالية في أجهزة المخابرات: اللقاء التدريبي المحلي

مقدمة

أُعدّت الأهداف والمحتوى المقترح والنشاطات النموذجية والمصادر المقترحة أدناه لغايات استعراض الاقتراحات والأمثلة حول الطريقة التي يستطيع المدرب أن يعتمدها في إعداد المواد التدريبية لكي تتناسب مع السياق المحلي المحدد الذي يعمل فيه.

الأهداف المتوخاة من التعلم

يملك المشاركون في اللقاء التدريبي القدرة على:

١- التعرف على فحوى الإطار القانوني الناظم للرقابة المالية في أجهزة المخابرات في السياق المحلي الذي يعملون فيه.

٢- الخروج بحلول يطبقونها في أعمالهم من أجل الارتقاء بمستوى الرقابة المالية في أجهزة المخابرات.

المحتوى المقترح تغطيته في اللقاء التدريبي

- تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الوطني/المحلي الناظم لإجراءات الرقابة المالية في أجهزة المخابرات.

الأسئلة المتخصصة

- ما هو الإطار القانوني الناظم لإجراءات الرقابة المالية في أجهزة المخابرات في السياق الذي يعمل المتدربون فيه؟
- كيف يمكن الخروج بحلول وتطبيقها على السياق الذي يعمل المتدربون فيه؟

نظرة عامة

وصف النشاطات النموذجية

المادة التدريبية المحلية (ل.٧-١): اختبار: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

المادة التدريبية المحلية (ل.٧-١): تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لإجراءات الرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية

الرقابة المالية في القطاع الأمني
رزمة أدوات للمدربين
© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

DCAF
مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون

وصف النشاطات النموذجية

اقتُبست النشاطات النموذجية التالية من المحتوى المحلي الذي أُعد لغايات استخدامه في اللقاءات التدريبية التي نُظمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونستعرض هذه النشاطات هنا باعتبارها نموذجًا يستطيع المدرب أي يعدله إذا رغب في ذلك.

النشاط الأول: الاختبار القبلي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

الوقت: ١٠ دقائق

يوزع المدرب نسخة عن الاختبار القبلي حول الرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية على كل متدرب (١٠ دقائق). ويقيّم هذا الاختبار ما يملكه المشاركون من معرفة سابقة بالمسائل المتصلة بالرقابة المالية في أجهزة المخابرات. ويجمع المدرب الاختبارات من المتدربين دون أن يناقش الإجابات عن الأسئلة الواردة فيها. كما يوزع المدرب الاختبار نفسه على المشاركين في نهاية اللقاء التدريبي.

المواد:

- **المادة التدريبية المحلية (ل.٧-١):** الاختبار: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

النشاط الثاني: تمرين جماعي حول تحليل الإطار الوطني الفلسطيني للرقابة المالية في أجهزة المخابرات: المبادئ والآليات والأدوات

الوقت: ١٠٠ دقيقة

المواد:

- **المادة التدريبية المحلية (ل.٧-٢):** تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لإجراءات الرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية

يعمل المشاركون في أربع مجموعات. وتتلقى كل مجموعة الجدول أدناه (**المادة التدريبية المحلية ٧-٢**)، الذي يتناول تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لإجراءات الرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية. كما تتلقى كل مجموعة من المجموعات سؤالًا واحدًا (انظر الجدول أدناه) وإجاباته.

وعندما تكون المجموعات جاهزة، ييسر المدرب نقاشًا حول النتائج التي خلص إليها المتدربون في هذا التمرين (١٠٠ دقيقة).

ملاحظة: يجب توزيع عدد كاف من النسخ من كتاب «التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني»، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٨، من أجل إجراء هذا التمرين. ويمكن الاطّلاع على الكتاب على موقع المركز على الإنترنت أيضًا.

النشاط الثالث: الاختبار الختامي ومناقشة النقاط الرئيسية التي تعلمها المتدربون

الوقت: ٤٠ دقيقة

يوزع المدرب نفس الاختبار الذي وزّعه على المتدربين في النشاط الأول في هذا اللقاء التدريبي، مع الإجابات التي أعدّها سلفًا له. ويخصص المدرب ١٠ دقائق للمتدربين لكي يقرأوا الأسئلة مرة أخرى والإجابة عنها في الإطار المخصص للاختبار الختامي. وعندما يكون جميع المتدربين جاهزين، يشرح المدرب الإجابات الصحيحة ويجيب عن الأسئلة التي يطرحها المتدربون إذا استدعى الأمر ذلك (١٠ دقائق). ثم يطلب المدرب من كل مشارك أن يُطلع المجموعة على المجال الذي يعتقد بأنه تعلم شيئًا جديدًا فيه خلال هذا اللقاء التدريبي (وذلك فيما يتصل بالسؤال المعني في الاختبار) (٢٠ دقيقة).

المواد:

- **المادة التدريبية المحلية (ل.٧-١):** الاختبار: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

الرقابة المالية في القطاع الأمني
رزمة أدوات للمدربين
© مركز جنيف للرقابة اليمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

DCAF
مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون

المادة التدريبية المحلية (ل.٧-١)

الاختبار القبلي: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

اسم المشارك: .....

١- ما الأحكام التي ينص عليها قانون المخابرات العامة الفلسطيني بشأن الرقابة على موازنته؟

١) ينص القانون على أن الرئيس وحده يمارس الرقابة على موازنة جهاز المخابرات العامة

٢) ينص القانون على أن الرئيس والمجلس التشريعي وحدهما يمارسان الرقابة على موازنة جهاز المخابرات العامة

٣) يحظر القانون على المجلس التشريعي ممارسة الرقابة على موازنة جهاز المخابرات العامة

٤) ينص القانون على عدم جواز ممارسة الرقابة على موازنة جهاز المخابرات العامة من أي جهة كانت

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٢- يجب الحصول على مصادقة المجلس التشريعي على موازنة جهاز المخابرات العامة...

١) ... في نسختها التي تشمل البنود التفصيلية

٢) ... المصادقة عليها كبند واحد فقط

٥) ... في نسختها التفصيلية، مع استبعاد أسماء ضباط جهاز المخابرات (نسخة منقحة)

٣) ... في نسختها التفصيلية مع استبعاد أسماء ضباط جهاز المخابرات والأهداف العملياتية للجهاز (نسخة منقحة)

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٣- تشمل الرقابة التي يمارسها المجلس التشريعي على موازنة جهاز المخابرات العامة:

١) مناقشة الموازنة أمام المجلس بكامل هيئته، ويتبعها تصويت عام على الموازنة المرصودة لجهاز المخابرات

٢) مناقشة الموازنة أمام أعضاء بعينهم، ويتبعها تصويت عام على الموازنة المرصودة لجهاز المخابرات

٣) مناقشة الموازنة أمام ثلاثة أعضاء، ويتبعها تصويت عام على الموازنة العامة، التي تشمل بندًا واحدًا خاصًا بجهاز المخابرات.

٤) لا تخضع الموازنة للمناقشة أمام المجلس على الإطلاق

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٤- من الناحية المبدئية، ديوان الرقابة المالية والإدارية:

١) لا يملك القدرة على الوصول إلى جهاز المخابرات العامة على الإطلاق

٢) يملك قدرة محدودة على الوصول إلى جهاز المخابرات العامة (من خلال جلسات الاستماع التي تُعقد خارج مقره)

٣) يملك القدرة الكاملة على الوصول إلى مقر جهاز المخابرات العامة، ولكنه لا يستطيع الاطلاع على وثائقه

٤) يملك القدرة الكاملة على الوصول إلى مقر جهاز المخابرات العامة والاطلاع على وثائقه

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٥- ما هي مراجعة مدى امتثال جهاز المخابرات العامة [مراجعة السجلات المالية للجهاز أو تدقيقها لقياس مدى التزامه بالقوانين ذات الصلة والتقيد بها]؟

١) مراجعة مدى امتثال الجهاز للقانون الدولي الإنساني

٢) مراجعة مدى امتثال الجهاز للوائح الداخلية

٣) مراجعة مدى توافق العمليات التي ينفذها الجهاز مع القوانين والأنظمة المالية المحلية

٤) مراجعة مدى امتثال الجهاز للقانون الدولي لحقوق الإنسان

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٦- من الجهة المسؤولة عن إعداد موازنة جهاز المخابرات العامة، ولمن ترفعها؟

١) يرفع المحاسب الداخلي الموازنة إلى المجلس التشريعي

٢) يرفع المحاسب الداخلي الموازنة إلى الرئيس

٣) يرفع مدير جهاز المخابرات العامة الموازنة إلى مجلس الوزراء

٤) يرفع مدير جهاز المخابرات الموازنة إلى الرئيس

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٧- موازنة دوائر الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية...

١) بين ١-٣ مليار دولار

٢) بين ١٠-٢٠ مليار دولار

٣) بين ٣٠-٥٠ مليار دولار

٤) بين ٥٠-٧٠ مليار دولار

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٨- في معظم الدول الديموقراطية، تمارَس الرقابة البرلمانية على موازنة جهاز المخابرات بصورة رئيسية:

١) خلال مرحلة إعدادها فقط

٢) خلال مرحلة إقرارها وتقييمها

٣) خلال مرحلة تنفيذها فقط

٤) خلال مرحلة تقييمها فقط

الإجابة قبل بداية الجلسة	الإجابة بعد نهاية الجلسة

٩- المبادئ التوجيهية الناظمة للإدارة المالية في جهاز المخابرات العامة:

١) تشكل جزءًا لا يتجزأ من قانون المخابرات العامة

٢) لوائح سرية، لا يطّلع أي شخص من خارج الجهاز عليها

٣) قرارات يصدرها مدير الجهاز ويقرها الرئيس

٤) قرار تعدها منظمات المجتمع المدني

الإجابة قبل بداية الجلسة	

١٠- فحص سجلات الممثلين في لجنة الرقابة على جهاز المخابرات..

١) محظور بموجب القانون

٢) لا ينص قانون المخابرات العامة عليه

٣) ينص عليه قانون المخابرات العامة، غير أنه يتعلق بموظفي الجهاز دون غيرهم

٤) ينص عليه قانون المخابرات العامة باعتباره إجراءً إلزاميًا

الإجابة قبل بداية الجلسة	

المادة التدريبية المحلية (ل.٧-٢)

تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لإجراءات الرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية

الإطار القانوني الناظم للرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية	الإطار المؤسسي الناظم للرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية
١- ما القوانين التي تحكم عمل أجهزة المخابرات الفلسطينية وهيكليتها وأهدافها؟ o o o	٢- ما هي مؤسسات الرقابة الداخلية والخارجية التي ينص عليها قانون المخابرات العامة؟ o o o
٣- ما القرارات التي تنظم العمليات المالية في جهاز المخابرات العامة على وجه التحديد؟ o o o	٤- ما المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى التي يجوز لها أن تمارس الرقابة المالية في أجهزة المخابرات الفلسطينية؟ o o o

مصادر مقترحة

١- أندرسون، لينا، ونيكولاس ماسون ومحمد صلاح الدين، «دليل إرشادي: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني، جنيف، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة»، ٢٠١١.

٢- مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، "مجموعة التشريعات الفلسطينية: الرقابة المالية والإدارية في القطاع الأمني"، جنيف ورام الله، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٣.

٣- مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، "التقرير الموجز: أجهزة المخابرات"، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٦.

٤- فريدريك، رولاند، وأرنولد ليتهولد وفراس ملحم، "التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني"، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٨.

٥- السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون المخابرات العامة رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥.